S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25140
21 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير آخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا
(بعثة التحقق الثانية)

مقدمـــة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة للفقرة ٩ من منطوق قرار مجلس الأمن ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، حيث طلب من الأمين العام :

"أن يقدم إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ تقريرا آخر عن الحالة في أنغولا ، مصحوبا بتوصياته الأطول أجلا بشأن دور الأمم المتحدة في عملية السلم بعد المرحلة الحالية ، الذي ينبغي أن يحدد بوضوح من حيث النطاق والمدة على أساس قدر واسع النطاق من التأييد في أنغولا" .

أولا - التطورات السياسية والعسكرية

٢ - في أعقاب انسحاب السيد سافيمبي من لواندا إلى هوامبو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ والأحداث التي وقعت في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٢ ، لم يعد هناك اتصال مباشر بين الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) والحكومة . ونتيجة للاجتماعين اللذين عقدتهما ممثلتي الخاصة مع الدكتور سافيمبي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ومع الرئيس دوس سانتوس في اليوم التالي ، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بترتيب أول لقاء عالي المستوى بين كلا الجانبين منذ الاجتماع الأخير للجنة السياسية والعسكرية المشتركة في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ . ولقد نظمت بعثة التحقق هذا اللقاء في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ووفرت طائرات عمودية لنقل وفد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا إلى هناك من هوامبو .

٣ - وانعقد الاجتماع في جو طيب وأحرز نجاحا لم يكن متوقعا . ولقد وافق الوفدان بسرعة على جدول أعمال يتألف من ست نقاط : التقيد بتنفيذ اتفاقات السلم ؛ وولاية الأمم المتحدة في المستقبل ؛ وإعادة تشكيل اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة ؛ والشروط المتعلقة بمشاركة نواب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في البرلمان الجديد ومشاركة أعضاء هذا الاتحاد في حكومة المصالحة والوحدة الوطنية الجديدة ؛ والإفراج عن زعماء الاتحاد الوطني المعتقلين من جانب الحكومة وتسليم جثث القتلى ؛ وقيام الاتحاد الوطني بعقد اجتماع للجنته السياسية . وأصدر الاجتماع إعلانا مشتركا يتضمن تأكيد كلا الجانبين من جديد على الالتزام باتفاقات السلم ويطالب بتطبيق وقف إطلاق النار على نحو فعال في جميع أنحاء البلد . وكذلك بالوقف الفوري لكافة التحركات الهجومية إلى جانب توسيع نطاق ولاية بعثة التحقق وتعزيزها . وبشأن هذه النقطة الأخيرة ، اتفق الجانبان أيضا على تقديم قائمة مشتركة بالمهام ذات الصلة إلى ممثلتي الخاصة بحلول ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، وكذلك على الاجتماع مرة ثانية في الأسبوع التالي لتناول البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال . ولقد أصدرت بيانا يتضمن الترحيب بهذه الخطوة ، كما قام بذلك مجلس الأمن في الفقرة ٣ من منطوق قراره ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، حيث عمد في نفس الوقت إلى حث الحكومة والاتحاد الوطني "على اتخاذ اجراءات فورية وفعالة وفقا للإعلان" .

٤ - ولكن هذا النجاح الظاهر كان قصير الأجل . ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، قامت قوات الاتحاد الوطني باحتلال ويج ، عاصمة المقاطعة التي تحمل نفس الاسم ، إلى جانب مدينة نيغاج المجاورة لها ، وهي مقر قاعدة جوية هامة . وخلال القتال الدائر ، حوصر معسكر بعثة التحقق وسط وابل من النيران ، كما قتل أحد مراقبي الشرطة التابعة للأمم المتحدة ، وهو الرقيب اديلسون باربوسا كوستا (البرازيل) . وفي بياني الذي أدليت به أمام مجلس الأمن في اجتماع غير رسمي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أعربت عن بالغ استيائي إزاء هذه الانتهاكات الجسيمة لاتفاقات السلم وناشدت كلا الطرفين بقوة أن يوقفا الأعمال العدائية وأن يلتمسا حلاً سلميا للأزمة من خلال الحوار . وفي نفس اليوم ، اتصل السيد سافيمبي هاتفيا بممثلتي الخاصة ، وأعرب عن أسفه لمصرع المراقب ولما قام به الاتحاد الوطني من عمل عسكري في ويج ونيغاج ، وقال إن هذا قد تم على يد قواده بدون تفويض منه . ووعد بأن الاتحاد الوطني سوف ينسحب فورا من هاتين المنطقتين بغية محاولة انقاذ عملية الحوار التي بدأت في ناميب . ولقد أبلغ الاتحاد الوطني وزير خارجية أنغولا بهذا المقصد ، رسميا ، في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

٥ - وقد استنفدت الجهود التي بُذلت لتحقيق ذلك وللعودة إلى الوضع الذي كان سائدا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ جزءا كبيرا من وقت وطاقة بعثة التحقق أثناء الأسبوعين التاليين . ورفضت الحكومة اقتراحا مبدئيا بأن يقوم وفد مشترك من الحكومة والاتحاد الوطني وبعثة التحقق ، في إطار ذلك الأسلوب التقليدي الذي اتسمت به اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة ، بالذهاب إلى ويج للإشراف على الانسحاب والتحقق منه ، وأصرت على أن بعثة التحقق وحدها هي المسؤولة عنى الشهادة بأن العملية قد أنجزت تماما . ولقد يسّرت بعثة التحقق من الاتصال المباشر بين الجانبين ، من خلال شبكتها الإذاعية ،

ونقلت ورافقت كبار المسؤولين العسكريين بالاتحاد الوطني إلى ويج . وتم ترتيب ثلاث زيارات هناك في ٤ و ١٧ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وقد أشارت الحكومة إلى عزمها على المشاركة في الزيارتين الأخيرتين ، إلا أنها لم تقم بذلك في الواقع . ولقد بقي الجنرال دمبو ، الذي عُيِّن مؤخرا نائبا لرئيس الاتحاد الوطني ، في المنطقة بعد الزيارة الأخيرة من أجل الإشراف على الانسحاب بنفسه . وثمة مشكلة ظلت قائمة ترجع إلى إصرار الحكومة على أن تكفل بعثة التحقق عدم بقاء أي جندي من جنود الاتحاد الوطني في المدينتين ، وهي مهمة مستحيلة في ضوء صغر حجم أفرقة بعثة التحقق التي تتولى رصد عملية الانسحاب على الطبيعة ، إلى جانب سهولة تنكُّر الأفراد العسكريين في ملابس مدنية . وفي نهاية الأمر ، قامت الحكومة ، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، بإيفاد ضابطين و ٢٠٠ جندي من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة للاطمئنان إلى أن الانسحاب قد اكتمل وللإعداد لإعادة الإدارة الحكومية . ولقد اتخذت الترتيبات اللازمة ، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، لحصر عدد جنود الاتحاد الوطني الذين انسحبوا إلى موقعين قريبين للتجمع ، مع قيام بعثة التحقق من التأكد من عملية الحصر هذه ، حيث وضعت الحكومة هـذا الشرط الإضافي لحل الأزمة . وفي آخر لحظة ، رفض الاتحاد الوطني المضي في هذه العملية ، وزعم أن قواته قـد تعرضت أثنـاء انسحابها لثلاث هجمات مـن قِبَل القوات المسلحة الأنغولية ، وأن موكب الجنرال دمبو تعرض لكمين بالقرب من ويج . وقد أوردت هذه القصة بشيء من التفصيل من أجل بيان ما واجهته بعثة التحقق من صعوبات في حث الطرفين على التعاون معها في تنفيذ حتى أبسط الاتفاقات المحلية .

٦ - وفي نفس الوقت ، تزايد التوتر في الأحوال السائدة في سائر أنحاء البلد . وقام الاتحاد الوطني ببسط نطـاق سيطرته علـى بلديتين جديدتين ، بما فـي ذلك عاصمتا مقاطعتين ، وهما كاكسيتو وندالاتاندو . وبحلول ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، وقبل فترة الأعمال الحربية الأخيرة ، كان الاتحاد الوطني قد احتل ١٠٤ بلدية ، من مجموع البلديات البالغ عددها ١٦٤ ، بالقياس إلى ٥٧ بلدية عند تقديم تقريري الأخير (S/24858) ؛ وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، كان الرقم قد وصل إلى ١٠٥ بلدية ، وهذا يتضمن عاصمة مقاطعة أخرى ، وهي مبانزا كونغو . وفي نفس الوقت ، كانت الحكومة تصعِّد نقدها العلني للاتحاد الوطني ، وتتخذ مواقف أكثر تشددا ، وتضطلع باستعدادات للانتقام عسكريا من خلال تعزيز وجودها على صعيدي الجيش والشرطة في المدن الرئيسية وتوزيع الأسلحة على المدنيين . وقام الجانبان بتبادل الاتهامات والاتهامات المضادة ، إلى جانب إصدار مجموعة من الوثائق تتضمن شروط استئناف المفاوضات السياسية . وفي الاجتماعات التي عقدت مع ممثلتي الخاصة ، استمر الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في تكرار التزامهما بالسلم وباستئناف المفاوضات ، ولكن تصرفاتهما كانت تدل على أنهما في طريق الاصطدام .

٧ - وإزاء قلقـي البالغ بشـأن هـذه الحالـة التـي تتدهـور علـى نحـو سريع ، اتصلت هاتفيـا بكلا الزعيمين ، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، واقترحت عليهما أن يجتمعا ، تحت إشرافي ، في جنيف أثناء الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، أو أن يجتمعا في أديس أبابا بدلا من ذلك . ولقد أعرب السيد سافيمبي عن استعداده للقبول ، ولكن الرئيس دوس سانتوس قال إنه مستعد للقاء السيد

سافيمبي وإن كان يرى أن هذا ينبغي أن يتم في لواندا . ولقد أبلغت مجلس الأمن بهذه الخطوة في رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/24996) . وعقب المشاورات ، أصدر رئيس المجلس بيانا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/25002) كرر فيه نداء مجلس الأمن بالتزام الحوار ومراعاة اتفاقات السلم ، ووجّه نداء لكلا الزعيمين كيما يقبلا دعوتي إلى عقد اجتماع مشترك في مكان يُتفق عليه .

٨ - ولم يحظ هـــذا النداء بأي اهتمام . ولقد التقت ممثلتي الخاصة بالسيد سافيمبي في هوامبو في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، كما قابلت وزير خارجية أنغولا في لواندا في وقت لاحق من نفس اليوم . وكان ثمة اقتراح بعقد اجتماع بين كبار القادة العسكريين لكل من الطرفين . وكذلك أفصحت الحكومة عن عزمها على المضي في عقد اجتماع آخر في ناميب ، في الأسبوع اللاحق ، وذلك بمجرد التحقق من انسحاب قوات الاتحاد الوطني من ويج ونيغاج والقيام بحصر أعداد هذه القوات في مناطق تجمعها .

٩ - وفي اليوم التالي ، وقعت مصادمات مسلحة عنيفة في لوبانغو . ولم يكن من المتوقع أن تنشب في هذه المنطقة أعمال حربية واسعة النطاق من هذا القبيل ، فهناك لجنة مشتركة من ممثلي الحكومة والاتحاد الوطني ، جرى تشكيلها بمساعدة بعثة التحقق ، وكان من المعتقد أن هذه اللجنة قد نجحت فيما يبدو في تهدئة التوترات وإقامة علاقات معقولة بين الجانبين بتلك المنطقة . وادعى الاتحاد الوطني أن الحكومة هي التي بدأت بالقتال في لوبانغو ، وقام بأسر ضباط وجنود القوات المسلحة الأنغولية الذين أوفدوا إلى ويج ونيغاج لمجابهة هذه الحالة . وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، وجهت نداء لكلا الجانبين ، عن طريق المتحدث بلساني ، بغية الحيلولة دون وقوع مزيد من الانتهاكات لوقف إطلاق النار والقيام فورا باستئناف ذلك الحوار الذي بدأ في ناميب .

١٠ - وفي اجتماع عقد في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، أكد الرئيس دوس سانتوس مرة أخرى لممثلتي الخاصة أنه ملتزم باستئناف محادثات ناميب ، بشرط التمكن من حل مشكلة ويج/نيغاج . وطلب بذل مزيد من الجهود في هذا المضمار . بيد أن السيد سافيمبي أبلغ الآنسة أنستي أنه يتعذر إقناع قواده بإطلاق سراح الأسرى من القوات المسلحة الأنغولية في ضوء ما حدث في لوبانغو . والاحتمال الوحيد الذي ما زال باقيا هو تنظيم اجتماع بين القادة العسكريين لتحقيق وقف إطلاق النار ، على أن تعقب ذلك مباشرة مفاوضات سياسية بشـــأن جميع القضايـــا الأساسيـــة ، بما فيهـــا القضيـــة المتعلقـــة بمستقبل بعثة التحقق . ووافق كلا الطرفين على هذا النهج المزدوج ، وتركزت الجهود بعد ذلك على إيجاد مكان يحظى بقبول الطرفين . وأبلغت مجلس الأمن بهذه الجهود في رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25076) . وكانت الحكومة تفضّل لواندا ، ولكن الاتحاد الوطني لم يقبل هذا . وبعد أن تبين كذلك أنه يتعذر الاتفاق على مجموعة من الأماكن المحتملة الأخرى داخل أنغولا ، تم التوصل إلى حل وسط ، وهو الاجتماع في أديس أبابا ، تحت رعاية بعثة التحقق ، داخل مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

١١ - ولقد اتخذت بعثة التحقق ما يلزم من ترتيبات لعقد هذا الاجتماع أثناء عطلة نهاية الأسبوع في يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، ولكن حدث ، في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، أن عدل الاتحاد الوطني من موقفه ، وأصر على إجراء محادثات سياسية في نفس وقت انعقاد الاجتماع العسكري ، وقدم خمس نقاط للمناقشة . ولم يكن هذا الأمر متوقعا ، فالسيد سافيمبي قد ناشد ممثلتي الخاصة مرارا أن تنظم الاجتماع العسكري على سبيل الاستعجال باعتباره خطوة تمهيدية للاضطلاع بمحادثات سياسية . وكان هناك وعد بأن يتصل السيد سافيمبي هاتفيا مع ممثلتي الخاصة في ١٥ كانون الثاني/يناير ، ولكن هذه المكالمة لم تتم على الإطلاق ، ولم تتمكن ممثلتي الخاصة من الاتصال به منذ ذلك الوقت رغم ما بذلته من جهود متكررة . ومن ثم ، فإن هذا الاجتماع ما زال معلقا حتى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ، أذاع الجنرال "بن - بن" ، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لتحرير أنغولا ، بيانا يتضمن أن استئناف المفاوضات يتوقف على نتيجة القتال .

١٢ - وفي محادثاتي الهاتفية الأخيرة مع السيد سافيمبي ، أفهمته على نحو أكيد ، أن ثمة ضرورة لإيفاد ممثلين عسكريين عن الاتحاد الوطني إلى أديس أبابا لمناقشة ترتيبات وقف إطلاق النار ، وبعد القيام ببعض المشاورات ، وافق السيد سافيمبي على ذلك . وفي نفس الوقت ، وفي يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، سلمني الممثل الدائم لأنغولا رسالة تحمل نفس التاريخ من الرئيس دوس سانتوس يطلب مني فيها توصية مجلس الأمن بأن يمدد ولاية بعثة التحقق الثانية من أجل كفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم المتعلقة بأنغولا . وقد أكد الرئيس دوس سانتوس في رسالته أن تصاعد الأعمال العسكرية في جميع أنحاء البلد يبرر ضرورة تجديد ولاية بعثة التحقق وتعزيز وجودها في أنغولا ، وفقا ل "طرائق يجري الاتفاق عليها فيما بعد" . وقد أبلغني الممثل الدائم أيضا أن وزير خارجيته قد أرسل في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ رسالة إلى السيد سافيمبي تتضمن تأكيد الحكومة بأنها لم تستبعد أبدا ضرورة عقد اجتماع سياسي يماثل ذلك الاجتماع الذي سبق عقده في ناميب ، وأنها توافق على "اقتراح الاتحاد الوطني بعقد اجتماع سياسي - عسكري" في أديس أبابا . وجاء بالرسالة أيضا بعض افتراضات بشأن عقد هذا الاجتماع . وليس أمامي إلا أن آمل في أن يرد السيد سافيمبي على هذه المقترحات الأخيرة ردا إيجابيا .

١٣ - والقتال الذي بدأ في لوبانغو ، في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، قد امتد على نحو سريع إلى سائر العواصم والمدن بالمقاطعات ، في جميع أنحاء البلد تقريبا ، أي في بنغيلا ، ولوبيتو ، وناميبا ، وساوريمو ، ولوينسا ، وكويتو - بيي ، وهوامبو ، ومينونغي ، وكويتو كانافال ، ومبانزا كونغو ، وسويو . وقد زعم كل من الطرفين أن الطرف الآخر هو الذي حرض على القتال ، وإن كان يبدو أن ثمة هجوما مخططا من أجل طرد الاتحاد الوطني من المدن الرئيسية . وقد نجحت هذه الخطة إلى حد كبير في المراحل الأولى ، ولكن الاتحاد الوطني تمكن من السيطرة على كويتو كانافال ، ومبانزا كونغو ، وسويو التي تعد مركزا هاما لانتاج النفط ، بالإضافة إلى كاكسيتو وندالاتندو ، اللتين كانت الحكومة ما زالت تحاول استعادتهما في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وتفيد الأنباء أن هناك معركة ضارية لا تزال قائمة من أجل الاستيلاء على هوامبو ، وأن الأحوال تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار في سائر المدن . وكما أوضحت في

تقريري المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، يلاحظ أن التقارير الواردة تؤكد أن ثمة مدنيين قد سلحتهم الحكومة وأنهم يشاركون في قتل الآلاف من مؤيدي الاتحاد الوطني في لواندا والمدن الرئيسية الأخرى ، وذلك في نفس الوقت الذي ترد فيه تقارير أخرى تفيد بقتل مؤيدي الحكومة والمسؤولين فيها في المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني . وهذه التقارير ، إلى جانب الأنباء التي تتحدث عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع من كلا الطرفين ، تزيد من تعقيد الحالة السياسية والأمنية التي تتسم فعلا بالتوتر . وبذلك عادت أنغولا ، من جميع النواحي ، إلى الحرب الأهلية ، وقد يكون الحال اليوم أسوأ كثيرا مما كان عليه الوضع قبل توقيع اتفاقات السلم في أيار/مايو ١٩٩١ . فالصراع قد شمل الآن مدنا ومراكز سكانية بأسلوب لم يحدث من قبل خلال الأعوام الستة عشر الماضية . وهناك أيضا تقارير مزعجة ، وإن كانت غيـــر مؤكدة ، تقول بأن توريدات جديدة من الأسلحة ربما تصل إلى أنغولا ، رغم ما ورد في اتفاقات السلم من حظر لتوريد الأسلحة على صعيد ثلاثي .

١٤ - وفي نفس الوقت ، اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لإقامة إدارة تعكس نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، أدت اليمين حكومة للوحدة الوطنيـــة ، وكان رئيس وزرائها هو السيد ماركولينو موكو (الأمين العام السابق للحركة الشعبية لتحرير أنغولا) . ومن بين مناصب الوزراء ووزراء الدولة ، البالغ عددها ٢٧ ، قُدم إلى الاتحاد الوطني منصب وزاري واحد (وزارة الشؤون الثقافية) إلى جانب مناصب نواب وزراء الدفاع والزراعة والأشغال العامة والمساعدة الاجتماعية . ولقـــد تقبّل الاتحـــاد الوطني هـــذه المناصب وقام بتعيين من سيشغلونها . ولكن هؤلاء لم يضطلعوا بمناصبهم بعد بسبب الشواغل المتعلقة بالأمن في لواندا والحالة السائدة . وثمة منصب وزاري واحـــد وستـــة مناصب أخـــرى أقل شأنا خصصت لسائر الأحزاب التي أحرزت مقاعد في الجمعية التشريعية . وقد بدأ البرلمان الجديد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، حيث عقد عدة جلسات ، ولكن أعضاء الاتحاد الوطني الذين تم انتخابهم أعضاء فيه ، والبالغ عددهم ٧٠ ، لم يشغلوا مقاعدهم بعد بسبب الشواغل الأمنية . ووفقا لقانون الانتخابات ، يبقى الرئيس دوس سانتوس في منصبه إلى حين إجراء انتخابات الإعادة بينه وبين السيد سافيمبي . وكان من المفترض أن يتم هذا في حدود ٣٠ يوما من إعلان نتائج الجولة الأولى (أي بحلول ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) ولكن الظروف السائدة حاليا تحول دون إمكانية التنبؤ بما إذا كانت انتخابات الإعادة هذه سوف تتم فعلا ، ولا بموعدها إذا كان من المقدر لها أن تتم .

١٥ - وقد أدى انتشار القتال ، وعدم وجود إدارة حكومية في مناطق ريفية كثيرة ، واستئناف تدمير الهياكل الأساسية وشبكات النقل التي تعاني بالفعل من الخراب ، إلى انتشار الجوع وهروب أعداد كبيرة من السكان من المدن المنكوبة بالصراع ، وهؤلاء السكان يختبئون الآن في الأدغال أو يشكلون جزءا من جحافل السكان النازحين في أنغولا التي تعيش في مخيمات لجوء مؤقتة . وهي جحافل كبيرة بالفعل . واللاجئون السابقون الذين عادوا إلى ديارهم بتشجيع من عملية السلم يرغبون اليوم في العودة إلى أماكن منفاهم السابقة . وثمة حالـــة إنسانية خطيـــرة بالفعل قد تحولت إلى حالة فاجعة بالكثير من المناطق ، كما أن قدرة الوكالات الإنسانية الدولية ، بما فيها برنامج الأغذية العالمي ومكتب مفوض الأمم المتحدة

السامي لشؤون اللاجئين ، فيما يتصل بتوفير المساعدة ، قد تعطلت إلى حد كبير من جراء الصراع القائم ؛ وهذه المساعدة يجري استئنافها كلما سمحت الظروف بذلك .

ثانيا - دور ووضع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا

١٦ - أدت الأزمة التي اندلعت بعد الانتخابات في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، ولاسيما انسحاب السيد سافيمبي الى هوامبو وانهيار اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة ، الى دفع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا الى الاضطلاع بدور وساطة مركزي . وتعيّن على البعثة أيضا توفير النقل الجوي والاتصالات اللاسلكية والمواصلات لتيسير المفاوضات بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ، بما في ذلك مفاوضات بين القيادتين العسكريتين المتحاربتين .

١٧ - واستمر ممثلو البلدان الثلاثة التي كان لها مركز المراقب في المفاوضات المؤدية الى إبرام اتفاقات السلم ، وهي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة ، والتي تتحمل مسؤوليات خاصة في إطار عملية السلم ، في أداء دور فاعل ، وأصدروا عددا من البيانات التي ساعدت في هذا الخصوص . بيد أنه لم يكن هناك بد من أن تتسبب صعوبة الاتصال المباشر مع يونيتا في عرقلة جهودهم . وزار أنغولا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، السفير جيفري دافيداو ، نائب مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الافريقية ، واجتمع بالرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي . وزارت أنغولا في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بعثة رفيعة المستوى من منظمة الوحدة الافريقية برئاسة رئيس جمهورية زمبابوي الرئيس روبرت موغابي ، وأجرت محادثات ضافية مع الرئيس دوس سانتوس وأعضاء الحكومة ، لكنها لم تتمكن من مقابلة السيد سافيمبي في هوامبو . وكذلك فإن الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها في وقت لاحق ممثلان لزمبابوي والرأس الأخضر لمقابلة السيد سافيمبي في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، لتقديم دعوة له بالنيابة عن رئيسيهما لعقد اجتماع في مكان ما بالجنوب الافريقي خارج أنغولا ، قد ألغيت في آخر لحظة بسبب تدهور الحالة الأمنية في هوامبو .

١٨ - وبالرغم من أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا قد تحملت ، بحكم الواقع ، مهام الوسيط الرئيسي ، فقد تأثرت بصورة خطيرة ، هي أيضا ، بالأحداث المأساوية التي طرأت خلال الأسابيع الستة الماضية . ونتيجة لتعليق الحوار بعد اجتماع ناميبي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، تعذر الحصول من الطرفين على قائمة مشتركة بالمهام التي يودان أن تنجزها بعثة موسعة للأمم المتحدة للتحقق في أنغولا . ولذلك ، قدمت لهما ممثلتي الخاصة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ورقة مناقشة شاملة أدرجت فيها المقترحات التي كان كل منهما قد تقدم بها في ورقة منفصلة ، وتضمنت خيارات مقترحة من أجل التوصل الى حل وسط في المجالات التي تباين نهجاهما فيها . وترد نسخة من هذه الورقة مرفقة بهذا التقرير . وقدمت يونيتا بعض التعليقات ردا على ذلك . ومن المفهوم أن الحكومة قد اتخذت موقفا بشأن ورقة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا لكنها لم تبلغ ممثلتي الخاصة بذلك حتى الآن . وعلى كل حال فإن الصيغة النهائية لهذه الورقة لا يمكن أن توضع قبل أن يعقد اجتماع بين الطرفين .

١٩ - ومع اندلاع المعارك العنيفة والواسعة النطاق ، وانهيار آليات الرصد المشتركة بين موقعي اتفاقات السلم على جميع المستويات ، فإن جدوى الولاية الأصلية لبعثة التحقق الثانية تناقصت بصورة مستمرة . وحتى دور البعثة كوسيط بين الطرفين على المستويين الوطني والمحلي لم ينفك يتضاءل أكثر فأكثر بسبب الحالة الأمنية المتدهورة التي ، إذ تضافرت مع الشكوك حول المستقبل ، حالت أيضا دون إعادة قوة البعثة الى مستواها الكامل حسبما هو مقترح في الفقرة ٦١ من تقريري المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24858) . وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، لم يكن لدى البعثة سوى ٢٤٧ مراقبا عسكريا عوضا عن ٣٥٠ و ٨٧ فردا من أفراد الشرطة عوضا عن ١٢٦ . وتم أيضا خفض عدد المراقبين المدنيين من مراقبي الانتخابات/المراقبين السياسيين الى الحد الأدنى وهو ٩ مراقبين ، نتيجة لتأجيل عودة المراقبين الذين كانوا قد غادروا البلد خلال فترة عطلة عيد الميلاد .

٢٠ - وفي نفس الوقت ، كانت أفرقة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا تواجه أخطارا متزايدة في الميدان . وكما ذكر سابقا ، قُتل أحد أفراد الشرطة في ويج وجُرح آخرون . ومعلوم أن مخيمات البعثة ، المصنوعة من مواد جاهزة الصنع ، تفتقر الى أقصى حد للقدرة على مقاومة الطلقات النارية . ولو لم يقم أفراد البعثة ، تحسبا للمخاطر ، بحفر خنادق مطولة لكان عدد الضحايا أكبر من ذلك ، وقد قضى العديد من المراقبين أياما وليالي عديدة في تلك الخنادق . ومما زاد من حدة المخاطر انتقادات الطرفين العلنية لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ، إذ اعتبراها مسؤولة عن عدم التمكن من تلافي اندلاع النزاع من جديد - وهي تهمة تنم عن فهم عميق (أو تشويه مقصود) لولاية البعثة ولقدرة حفنة من المراقبين العزل على مراقبة جيشين كبيرين مدججين بالأسلحة . وقامت جماهير السكان المناوئة بإخراج أفرقة تابعة للبعثة من دوندو ، وهي مدينة واقعة تحت سيطرة الحكومة ، ومن عدة مواقع تابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، وفي أحد تلك المواقع تعرض مراقبان عسكريان تابعان للأمم المتحدة للضرب بقسوة . وقد وجه احتجاج رسمي في كل من هذه الحالات . وفي لوبانغو ، أعدمت الشرطة الحكومية بالرصاص أحد أعضاء اللجنة المشتركة تابعا ليونيتا كان قد لجأ الى مخيم البعثة طلبا للحماية ، واعتقلت الشرطة رفيقيه . وفيما بعد اعتذر الرئيس دوس سانتوس شخصيا عن ذلك . وطرأت أحداث مماثلة في ندالاتاندو ونيغاج حيث اختطفت يونيتا أحد أفراد الشرطة الحكومية وأعضاء في لجنة المراقبة المشتركة كانوا في مخيمات تابعة للبعثة . وأطلقت النار على طائرات تابعة للأمم المتحدة ، وتم إسقاط طائرة عمودية في هوامبو في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، ولو أن ذلك لم يؤد ، لحسن الحظ ، الى أي خسارة في الأرواح ؛ وقد قام أفراد تابعون ليونيتا بضرب طاقم الطائرة .

٢١ - وكانت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ، كجزء من تخطيطها للطوارئ ، قد أعدت خطة مفصلة لنقل أو غلق بعض مواقعها مؤقتا ، ولإجراء انسحاب أعم على الأمد الأطول إذا ما فرضت الظروف ذلك . بيد أن القتال تكثف في أسبوع ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى حد أنه تعين اجلاء عناصر البعثة من ٤٥ موقعا من مواقعها البالغ عددها ٦٧ ، بما في ذلك القيادة الاقليمية في هوامبو . وقد شكل ذلك عملية نقل كبرى أجريت بواسطة النقل الجوي أساسا وكانت محفوفة بالمخاطر في كثير من الحالات .

ولم يُدخر أي جهد لإنقاذ أكثر ما يمكن من المعدات ولتعطيل العربات ومعدات الاتصالات المتبقية إلا أن البعثة تركت وراءها الكثير مما سيكون من الصعب استعادته حين تعود الأفرقة إلى مواقعها لو كُتب لها أن تعود . ومعروف الآن أن ما لا يقل عن ٤٦ عربة رباعية الجر ، وشاحنة واحدة ذات رافعة شوكية ، وعربة مقطورة لنقل المياه ، قد وقعت في حوزة يونيتا ، وأن العديد منها قد أخذ عنوة . ويتواصل الانسحاب من بعض مواقع البعثة المتبقية حيث لا تزال الحالة متوترة جدا . ونتيجة لهذه التطورات لم يعد بإمكـــان البعثة رصد مجرى الأحداث على النحو الملائم ، ناهيك عن محاولة توجيهها صوب المصالحة والحوار .

ثالثا - السوقيات ، والمالية ، والإدارة

٢٢ - نتجت عن الانسحاب السريع الذي أملته الظروف المذكورة أعلاه من ٤٥ موقعـــا (حتـــى تاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) خسارة بنود تم جردها وتقييمها بمبلغ ٢,٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة تقريبا ، وتتمثل في مآوي جاهزة الصنع "وذرهافن" (WEATHERHAVEN) تضررت بسبب وجودها بين نيران متقاطعة ، أو تُركت بسبب الانسحاب المعجل أو عدم توافر وسائل النقل الجوي ، أو نهبت عقب رحيل أفراد البعثة . وقد تعين ، لنفس الأسباب ، ترك ٤٨ عربة تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٨٩٤ دولار و ٥٣ مولد طاقة قيمتها ٠٠٠ ٣٨٧ دولار ومعدات اتصال مختلفة تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٦٨٨ دولار ومعدات متنوعة قيمتها ٠٠٠ ٤٧٨ دولار . وتُقدر الخسارات الكلية حتى الآن بزهاء ٥,٢ ملايين دولار . ولا يمكن تقديم أي تقدير صحيح لقيم الاستعاضة عن المواد المفقودة قبل العودة إلى المواقع ، واسترجاع المعدات التي يمكن استرجاعها وتقييم ما إذا كان من الأجدى من حيث التكلفة تقرير الاصلاح أو الشطب . وليس معروفا هل سيتسنى القيام بذلك ومتى . وتم تشكيل هيئة تحقيق للنظر في هذه الخسارات . ويُتوقع أن تحدث زيادة ذات بال في مطالبات التعويض عن الخسارات أو الأضرار في الممتلكات الخاصة .

٢٣ - وكان السبب في ترك المعدات هو عادة عن عدم تمكن البعثة من انزال طائرة من نوع C-130 أو طائرة نقل كبرى أخرى كافية لشحن العربات ومولدات الطاقة ، أو اندلاع المعارك فجأة مما عرض موقع البعثة للخطر وفرض الانسحاب الفوري على متن العربات فقط . وفي أماكن عديدة رفضت القوات المسيطرة محليا ، ولاسيما قوات يونيتا الإذن لبعثة التحقق الثانية بترحيل المعدات . وكان يجري تعطيل المعدات الكبرى المخلّفة عند الرحيل حيثما تسنى ذلك وسمحت به الحالة الأمنية ، عن طريق انتزاع أجزاء أساسية منها .

٢٤ - وتظل بعثة التحقيق الثانية الآن في المرحلة الثالثة من خطتها الأمنية ، ولم يتبق في أنغولا سوى الموظفين الأساسيين . والحالة الأمنية في مقر البعثة في لواندا جيدة إلا أن حالة المواقع الـ ٢٢ المتبقية والتي ما زال يوجد فيها ٨٤ فردا في داخل البلاد ، تشكل مصدر قلق قد يستدعي الأمر القيام بعمليات اجلاء أخرى . وما زالت موارد النقل الجوي الكافية متاحة وفي حالة أهبة ليلا ونهارا لاخراج أفراد بعثة

التحقق الثانية من أي موقع إذا اقتضت الحالة ذلك . وتتمثل المشكلة الرئيسية في الحصول من القوات المسيطرة على المنطقة المعنية على إذن بإنزال الطائرات .

٢٥ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا مساعدة أعضاء المجتمع الدولي ، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية ، ومنظمة "أطباء بدون حدود" ومنظمات غير حكومية أخرى ، وكذلك رعايا الدول الأجنبية ، في الانسحاب من مواقع داخل البلاد حين يسمح الوقت ومرافق النقل بذلك . وتمت تلبية طلبات عديدة من قنصليات للحصول على هذه المساعدة ، بما في ذلك النقل الجوي لعدد كبير من الموظفين الأجانب من موقع السد الواقع على نهر كابندا حين استولت عليه يونيتا ، وتقديم الدعم الجوي للبحث عن الأشخاص المفقودين . ويكاد يكون من المتأكد أن قيام البعثة باجلاء موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية وأطباء بدون حدود وغيرهم من أماكن واقعة تحت قصف النيران المكثف قد أنقذ حياتهم . وقد غامر أحد المراقبين العسكريين للأمم المتحدة بحياته واندفع بشهامة وسط النيران المتقاطعة في كويتو لنجدة موظفي أطباء بدون حدود .

رابعا - ملاحظات

٢٦ - بالرغم من جهودي وجهود ممثلتي الخاصة المضنية ، بدعم من مجلس الأمن ، تواصل تدهور الحالة في أنغولا منذ اعتماد القرار ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وقد استؤنفت الحرب الأهلية بكل ما يترتب على ذلك من معاناة بشرية وزيادة حدة فقر بلد تتوفر لديه مقومات الرخاء . وكما ذكر أعلاه ، لم يكن بإمكان الأمم المتحدة حتى أن تعقد اجتماعا لوقف اطلاق النار بين الطرفين ، ناهيك عن الحوار السياسي المطرد الذي لابد منه لتعيين الوسائل الكفيلة بتحقيق استئناف عملية السلم وتحديد دور أوسع نطاقا للأمم المتحدة يمكنني أن أوصي مجلس الأمن به . ولذلك فقد خلصت ، ببالغ الأسف ، إلى استنتاج أنه ليس هناك أي احتمال واقعي ، في المستقبل الفوري ، لتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لكي تؤدي الدور المتوخى في ورقة المناقشة التي أتاحتها ممثلتي الخاصة إلى الطرفين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (انظر المرفق) .

٢٧ - وإذا قُبلت تلك النتيجة ، فمن الضروري النظر إلى أي مدى ينبغي للأمم المتحدة أن تُقحم نفسها في الجهود الإضافية الرامية إلى إنهاء الحرب الأهلية في أنغولا ، إن كانت ستفعل ذلك أصلا . ويمكن القول ، بل إن الناطقين الرسميين الحكوميين قد ذكروا بالفعل أن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) قد سلخ نفسه عن "عملية بيسيس" وذلك من خلال رفضه بدايةً قبول نتائج الانتخابات وسحب كبار ضباطه من رتبة لواء من القوات المسلحة الأنغولية ، فضلا عن احتلاله غير المشروع لمساحات واسعة من البلد ، ويجب عليه أن يلتزم ، أو يجبر بالقوة على الالتزام عند الضرورة ، بقبول سلطة الحكومة المنتخبة حسب الأصول . ورغم أنني لا أدافع بأي حال من الأحوال عما قامت به (يونيتا) من أعمال متحدية الاتفاقات التي وقعتها ، فليس في وسعي أن أؤيد موقفا من هذا النوع . إن تحقيق السلم في أنغولا في أبكر وقت ممكن هو الهدف الذي تنشده الأغلبية الساحقة من الأنغوليين وينبغي للمجتمع الدولي

أن يؤيدها في تحقيق ذلك . وهذا الهدف لن يتحقق إذا تُرك الطرفان يقتتلان حتى يغلب أحدهما الآخر أو يصلا من جديد إلى حالة من الجمود . ذلك أن غنائم الحرب على اختلافها جعلت كلا الطرفين ، في وقت أو آخر ، مترددا في سلوك طريق الحوار ، ولكن الحكومة و(يونيتا) على السواء ذكرا في مناسبات عديدة أنه يتعذر على أي من الطرفين كسب الحرب . وهذا النزاع المستمر قد يمتد لفترة طويلة وتُسفك فيه دماء كثيرة ولكنه لن يتكلل في نهاية المطاف بنصر حاسم لصالح أي من الطرفين ، الأمر الذي سيضطرهما للعودة من جديد إلى مائدة المفاوضات .

٢٨ - واستنادا لذلك ، أعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعيه الرامية إلى الجمع ما بين الطرفين ومساعدتهما في التوصل إلى إتفاقات ودعمهما ، على أرض الواقع ، في تنفيذ ما يتفقان عليه من ترتيبات . ولكني لا أوصي بأن تُربط الموارد الشحيحة مرة أخرى بعملية ميدانية كبيرة حتى يُظهر كلا الطرفين استعـــدادا أكبر من أي وقت مضى لاحترام الالتزامات التي تعهدا بها رسميا . وفي الوقت نفسه ، من الضروري أن تظل الأمم المتحدة مشتركة في عملية التفاوض على الترتيبات الرامية إلى إكمال عملية السلم بشكل أوثق مما كانت عليه في حالة اتفاقات السلم المعقودة في أيار/مايو ١٩٩١ كيما تضمن امكانية القيام بالدور المتوخى منها . وإلا فسوف تجد المنظمة نفسها مرة أخرى مثقلة بمسؤوليات غير ملائمة بالنسبة لتعقيدات المهمة أو يتعذر عليها القيام بها عمليا .

٢٩ - وإزاء هذه الخلفية ، يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، قرارا بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية) ، ولقد حددّتُ ثلاثة خيارات ممكنة موجزة في الفقرة التالية . وهي جميعا تفترض أنني سأواصل الاحتفاظ بممثل خاص في أنغولا يكون مقره في لواندا ومعه عدد كاف من الموظفين المدنيين والعسكريين والشرطة . وستكون ولاية الممثل الخاص أساسا هي ما ظلّت تقوم به الآنسة آنستي لغاية الآن منذ الانتخابات ، وبالتحديد استخدام المساعي الحميدة للأمم المتحدة ، بالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة ، في مساعدة الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق إكمال عملية السلم وفقا لـ "اتفاقات السلم" والتوسط في الوقت نفسه لتحقيـــق وقف لإطلاق النار على الصعيـــد الوطني أو الصعيـــد المحلي والمساعدة ، في إطار الموارد المتاحة ، في تنفيذ الاتفاق . وسيظل الممثل الخاص مكلفا بجميع أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية السلم .

٣٠ - وفيما يلي الخيارات الثلاثة :

ألف - الحفاظ على بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية) في قوتها الحالية المأذون بها (٣٥٠ مراقبا عسكريا ، و ١٢٦ مراقبا من الشرطة . و ٨٣ موظفا مدنيا دوليا و ١٥٥ موظفا محليا) ، ومحاولة إعادة ترسيخ وزعها على النحو الذي كانت عليه في أعقاب الانتخابات مباشـــرة ، وذلك من خلال نشر المراقبين العسكريين ، ومراقبي الشرطة ، و/أو مراقبي الانتخابات على ٦٧ موقعا مختلفا (على النحو المبين في الخريطة

المرفقة بتقريري المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ تقريبا (S/24145) . والمبرر المنطقي لهذا الوزع هو إعادة إنشاء البنية الأساسية لبعثة التحقق الثانية اللازمة لاستئناف المهام المنوطة بها بموجب "اتفاقات السلم" على الفور .

باء - تخفيض وزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا في المحافظات بحيث يقتصر على ستة مواقع تقريبا بشكل قد يتماشى مع خطوط بنيتها الإقليمية الحالية (مقار إقليمية في ساوريمو ، ولوينا ، ومافينجا ، ولوبانغو ، وهوامبو ، ولواندا نفسها) ولكن مع بعض التعديلات التي تضمن تواجدها في الأماكن الصحيحة على الأرض والكفيلة بدعم جهود صنع السلم التي يقوم بها الممثل الخاص . ويتطلب هذا الخيار ٧٥ مراقبا عسكريا و ٣٠ مراقبا من الشرطة و ٤٩ موظفا مدنيا دوليا .

جيم - حصر وزع بعثة التحقق الثانية في لواندا في الوقت الحاضر ولكن مع الإبقاء على قدرتها على الوزع في موقع أو موقعين خارجيين إذا اتضح أن دعم جهود صنع السلم التي يقوم بها الممثل الشخصي يستدعي ذلك ، وإذا سمح المجلس بمثل هذا الوزع . ويتطلب هذا الخيار ٣٠ مراقبا عسكريا و ٦ من مراقبي الشرطة و ٢٨ موظفا مدنيا دوليا .

وفي إطار الخيار باء أو جيم ، سيكون من الضروري تقرير ما إذا كان ينبغي تخزين المعدات الزائدة عن احتياجات أحد الخيارين في لواندا لاستخدامها في وقت لاحق من قِبَل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا في حال معاودتها ، أو نقلها الآن إلى عمليات أخرى لحفظ السلم ، وبالتحديد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق .

٣١ - ولدى تقييم هذه الخيارات ، قد يرغب مجلس الأمن في أن يأخذ في الاعتبار ، أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية) قد اضطرت نتيجة للإقتتال أن تُخلي ٤٥ موقعا من مواقعها ، مع خسارة طائرة هيلوكبتر (أُعطبت نتيجة لاشتباكات نارية على الأرض) ، و دُمرت لها ٥٨ مركبة وعدد كبير من المعدات الأخرى ، أو سرقت أو نهبت . وعانى أفراد بعثة التحقق الثانية خلال العملية من كثير من المضايقات بما فيها اعتداءات متعمدة في بعض الحالات قام بها مسؤولون أو مناصرون من الطرفين .

٣٢ - وبالنظر لعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بشأن إعادة إعمال النصوص العسكرية من "اتفاقات السلم" ، إلى جانب العوامل الأمنية المذكورة في الفقرة السابقة ، فإنني لا أوصي بالخيار ألف . والاختيار بين الخيارين باء وجيم هو خيار جيد . وبعد موازنة جميع الاعتبارات أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على الخيار جيم ولكن مع إبقاء معدات كافية في لواندا في الوقت الحاضر لإتاحة الفرصة للانتقال إلى الخيار باء في وقت لاحق إذا اتضح أنه خيار مستصوب وقابل للتحقيق . وإذا قبل مجلس الأمن هذه التوصية ، فقد يرغب في أن يحدد موعدا نهائيا مقرونا بشرط سحب البعثة إذا تعذر بحلول ذلك الموعد

إقناع الطرفين بالاتفاق على وقف لإطلاق النار واحترامه واستئناف المفاوضات في إطار اتفاقات السلم . وهذا الموعد النهائي قد يكون ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ .

٣٣ - وسأقوم مع ممثلتي الخاصة في الوقت المناسب بدراسة المدى الذي يمكن أن يعزى فيه التدهور المأساوي لعملية السلم في أنغولا إلى قصور الولاية الممنوحة إلى الأمم المتحدة أو قصور أدائها . ولكن رأيي الحالي هو أن السبب الرئيسي للتدهور يكمن في اخفاق الطرفين ، وبشكل متعمد في كثير من الأحيان ، في تنفيذ أحكام "اتفاقات السلم" ذات الصلة بالمسائل السياسية والعسكرية ومسائل الشرطة تنفيذا كاملا أو بذل الجهود اللازمة لتعزيز المصالحة الوطنية . وهذا الإخفاق زاد إلى حد كبير من الصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة والأطراف الثالثة المهتمة الأخرى في منع الانزلاق إلى هاوية الحرب الأهلية بعدما أمعنت (يونيتا) في انتهاك "اتفاقات السلم" من خلال رفضها لنتائج انتخابات صادقت عليها ممثلتي الخاصة باعتبارها انتخابات حرة ونزيهة عموما ، وبعد انسحابها من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة واحتلالها عشرات من المقاطعات . كما تنبغي الاشارة إلى أن قيام الطرفين والمراقبين عن عمد بإسناد دور محدود في اتفاقات السلم إلى بعثة التحقق الثانية في المسائل العسكرية ، وهو مجرد التحقق من السير الكفؤ لآليات الرصد المشتركة التي ينشئها ويرأسها الطرفان ، أضعف من قدرتها على تصحيح الانجراف صوب عدم الامتثال ، الأمر الذي اتضح بجلاء في أواخر عام ١٩٩١ .

٣٤ - وثمة مسألة أخرى أجد لزاما علي أن أؤكد عليها الآن ، وهي المضايقات المفرطة والاساءات الجسدية المشينة التي يتعرض لها موظفو بعثة التحقق الثانية ، بالإضافة إلى أعمال السلب والنهب لممتلكات الامم المتحدة التي يقوم بها مسؤولو ومناصرو كلا الطرفين وعلى الأخص التابعين منهم ليونيتا . وعندما تُقدَّم احتجاجات حول هذه الحوادث ، تقول قيادة كل من الطرفين إنها ناشئة عن أعمال غير مأذونة تقوم بها عناصر غير خاضعة لسيطرة أحد . ولكن الحقيقة هي أن الطرفين ، أو عناصر خاضعة لسيطرتهما ، انتقدا ما بين حين وآخر خلال الشهور الأخيرة ، بنيّة الأذى أداء بعثة التحقق الثانية واتهماها بالتحيز إلى الطرف الآخر . وتزيد هذه البيانات من احتمال قيام "العناصر غير الخاضعة لسيطرة أحد" ، عندما تتدهور الحالة ، باستخدام العنف ضد موظفي الأمم المتحدة . وهذه الملاحظة ذات صلة بعدد من عمليات الأمم المتحدة الأخرى حيث يُحرم حاليا من يخدمون قضايا السلم والانسانية بأفضل ما لديهم من قدرات معرضين انفسهم للخطر في كثير من الأحيان ، ما يستحقونه من احترام وتعاون .

٣٥ - وفي الختام ، أود أن أشيد مرة أخرى بممثلتي الخاصة الآنسة مارغريت جوان آنستي وبرئيس المراقبين العسكريين اللواء ميشيل نيامبويا (زمبابوي) الذي عمل بصفة كبير المراقبين العسكريين منذ عودة اللواء ادوارد أونيما (نيجيريا) إلى خدمة بلده في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، وبجميع من يخدمون تحت قيادتهما لما أبدوه من شجاعة وتصميم فائقين لدى الاضطلاع بواجباتهم في ظل ظروف خطيرة وغير مشجعة .

ورقة غير رسمية للمناقشة حول الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا

أولا - خلفية

١ - أعلن كل من الجانبين في اتفاقات بيسيس رسميا اهتمامه بتعزيز وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا وبالتمديد لها . وقد انعكس هذا في إعلان ناميب المشترك الذي اتفقت عليه الحكومة ويونيتا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٢ - وقد انتهت مدة الولاية الأصلية - والحالية - لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ . وفيما بعد وافق مجلس الأمن على تمديدين مؤقتين ، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ثم حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، رهنا بتقديم الأمين العام توصيات طويلة الأجل . ويتعين أن تقدم هذه التوصيات حتما بحلول منتصف شهر كانون الثاني/يناير .

٣ - وقد أوضح الأمين العام أنه مستعد لأن يوصي مجلس الأمن بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا وزيادة قوتها ، غير أنه لا يستطيع القيام بذلك إلا "إذا دلل الجانبان على استمرار التزامهما باتفاقات بيسيس وذلك بالموافقة على خطة عمل واقعية للعودة إلى الطريق القويم" .

٤ - وفي اجتماع ناميب الذي انعقد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، تم الاتفاق على أن يقوم الجانبان بإرسال قائمة الى الممثلة الخاصة للأمين العام لأنغولا بالمهام التي يتعين أن تشملها الولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة ، يتفق عليها بصورة مشتركة وتكون أساسا لتقدير أعداد الأفراد المطلوبين وأنواعهم وتكاليف العملية ، بحلول ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٥ - ولسوء الحظ ، أدت الأحداث التي جرت بعد ذلك في ويج وينغاج إلى وقف هذه العملية . وبدلا عن ذلك قدم كل من الجانبين وثائق منفصلة يحددان فيها رؤيتهما للمسألة . وبينما يوجد هناك عدد من مجالات الاتفاق المشترك الهامة ، فإن هناك أيضا بعض الاختلافات الهامة التي يتعين التوفيق بينها بصورة عاجلة بحيث يمكن تقديم اقتراح ثابت إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز الاسبوع الأول من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

٦ - وعلى ضوء هذه الظروف ، وافق كل من الجانبين على أن تعد بعثة الأمم المتحدة مشروع اقتراح تحاول فيه التوفيق بين الموقفين ويكون أساسا للمناقشة في اجتماع يعقد في وقت مبكر بين الجانبين بمشاركة مع بعثة الأمم المتحدة ، ويفضل أن يتم ذلك في الاسبوع الأخير من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وهذا هو الهدف من الوثيقة الحالية .

ثانيا - المنطلقات الأساسية

٧ - تمشيا مع الموقف الذي اتخذه الأمين العام ، والوارد في الفقرة ٣ أعلاه ، يتعين الوفاء بشروط أساسية للعودة بصورة فعالة إلى عملية السلام وللحصول على موافقة جديدة على توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة وتمديدها . ففي جملة أمور ، يتعين على الحكومة وعلى يونيتا القيام بما يلي :

(أ) إعادة تأكيد التزامهما باحترام اتفاقات السلم لأنغولا وتنفيذها ؛

(ب) الاعتراف بأن نجاح أية محاولة لتنفيذ اتفاقات السلم أو فشلها إنما يعتمد أولا وأخيرا على أعمالهما ؛

(ج) إعادة تأكيد التزاماتهما السابقة بالوقف الكامل لإطلاق النار ، بما في ذلك وقف جميع التحركات الهجومية للأفراد والأسلحة ؛

(د) إعادة تأكيد أن نتائج انتخابات ٢٩-٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تعتبر مقبولة لدى جميع الأطراف ؛

(هـ) إعادة تأكيد رغبتهما المعلنة لإعطاء الأمم المتحدة دورا أكبر وأكثر نشاطا في عملية السلم في انغولا . وعليهما أن يسلما رسميا بأن هذا يعني إعطاء الأمم المتحدة سلطة الوسيط والمشرف ؛

(و) الالتزام باحترام بعثة الأمم المتحدة في انغولا وبمساندة وحماية كبار وجميع أفراد البعثة فضلا عن منشآت الأمم المتحدة وممتلكاتها ؛

(ز) إعطاء بعثة الأمم المتحدة دورا يتفق مع ولايتها الموسعة وذلك في إطار اللجنة السياسية العسكرية المشتركة ، بشكلها المنقح الموسع أو في إطار المنظمة البديلة التي يمكن أن تخلف تلك اللجنة ويتفق عليها الجانبان ؛

(ح) الموافقة على أن الحملة الخاصة بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لا يمكن أن تبدأ إلا بعد أن تعلن الأمم المتحدة الانتهاء من تنفيذ المهام ١ إلى ٨ أدناه ؛

(ط) الاتفاق على جدول زمني واقعي محدد لتنفيذ كل من المهام الواردة أدناه .

ثالثا - المهام

٨ - تقبل الحكومة ويونيتا وساطة الأمم المتحدة وإشرافها ومساعدتها التقنية في تنفيذ الجانبين للمهام الأساسية التسع التالية :

(أ) تنفيذ وقف إطلاق النار ؛

(ب) تجميع قوات الجانبين وتسريحها ؛

(ج) جمع الأسلحة وتخزينها وإيداعها بما في ذلك الأسلحة الموجودة في أيدي المدنيين ؛

(د) تشكيل القوات المسلحة الموحدة الجديدة ؛

(هـ) تشكيل قوة شرطة موحدة محايدة والإشراف عليها ؛

(و) توسيع نطاق الإدارة المركزية ليشمل البلاد بأكملها وضمان التنقل الحر للناس والسلع ؛

(ز) الإفراج عن السجناء وتبادلهم (أساسا بإشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية) ؛

(ح) توفير الأمن لزعماء يونيتا ولمنشآتها ؛

(ط) الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية .

٩ - ويرد أدناه موجز للاختصاصات الأساسية التي ستوكل إلى الأمم المتحدة في إطار كل من تلك المهام . وقد اقترحت خيارات في بعض الحالات ويتعين انتقاء أي خيار سيعمل به . ولا ترد أية أرقام تتعلق بأعداد الأفراد نظرا لأنه لا يمكن حساب هذه الأعداد إلا بعد التوصل إلى اتفاق حول المهام الرئيسية .

ألف- تنفيذ وقف إطلاق النار

١٠ - تقوم مكاتب الأمم المتحدة العسكرية والبوليسية والمدنية السياسية بما يلي :

(أ) المساعدة على إعادة العمل بآلية الرصد المشتركة بين الحكومة ويونيتا ؛

(ب) رصد وقف إطلاق النار والتحري عما يدعى به من انتهاكات لوقف إطلاق النار ؛

(ج) التوسط لحل مشاكل وقف إطلاق النار على الصعيدين الوطني والمحلي .

ويتعين وزع موظفي الأمم المتحدة من عسكريين وشرطة ومدنيين في العواصم الاقليمية الـ ١٨ جميعها مع توفير القدرة على التحرك جوا وبرا . وإلى أن يترسخ وقف إطلاق النار وتبدأ قوة الشرطة الفعالة المقبولة عملها ، يحتاج المراقبون إلى حماية مسلحة تقدمها الأمم المتحدة .

باء - تجميع قوات الجانبين وتسريحها

١١ - يقتضي هذا سحب القوات وإعادة إيوائها في مناطق التجمع ؛ وتسريح جميع القوات الزائدة عن احتياجات القوات المسلحة الأنغولية ونقلها إلى أقاليمها ؛ وتنفيذ إلغاء القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا (قوات يونيتا) والقوات المسلحة لتحرير أنغولا (قوات الحكومة) .

١٢ - يقوم موظفو الأمم المتحدة من مدنيين وعسكريين بما يلي :

(أ) التوسط للتوصل إلى اتفاقات حول هذه المهام ؛

(ب) رصد تجميع القوات والأسلحة في مناطق التجمع ؛

(ج) ترتيب ما يكفيهم من دعم سوقي .

ويتعين على كل من الجانبين أن يقدم عرضا صادقا لتدابيره العملياتية بما في ذلك قائمة بالمدنيين الذين سلّموا أسلحة أثناء الأزمة الأخيرة . كذلك عليهما إدراج المعلومات المتعلقة بالأفراد الذين تم انتقاؤهم فعلا للدخول في القوات المسلحة الأنغولية . وعلى هذا الأساس سيتم التوصل إلى ترتيبات حول التجميع الفوري للقوات والأسلحة مما لا يتم اختياره لاستخدامه في القوات المسلحة الانغولية ، مع توفير الترتيبات الوافية للدعم السوقي للقوات في مناطق التجمع ولتسريحها في أسرع وقت ممكن . ويمكن أن يكون هناك حاجة لموظفي شؤون سياسية إضافيين لأغراض الوساطة ولأداء مهمة الدعم السوقي . كما يتعين أيضا ضمان وجود ترتيبات سليمة لبرامج إعادة التدريب ، ترمي إلى تيسير اندماج العائدين اجتماعيا واقتصاديا إلى الحياة المدنية .

جيم - جمع وخزن وحراسة الأسلحة

١٣ - يتعين أن يقوم كل جانب بتقديم بيان نزيه عن الأسلحة التي تكون في حوزته . وسوف يقوم مشاة مسلحون تابعون للأمم المتحدة بالإشراف على الأسلحة التي تحضر إلى مناطق التجمع والمراكز الرئيسية للخزن ، وبحراستها إذا استدعى الأمر ، إلى أن يتم تحطيمها أو نقلها إلى القوات المسلحة الأنغولية الموحدة الجديدة .

١٤ - كما سيتعيـــن الاتفاق على ترتيبات لاسترداد جزء على الأقل من الأسلحة التي وزعت على المدنيين ، وربما يشمل ذلك وضع برنامج لجمع الأسلحة من هؤلاء المدنيين . ويلزم إشراك قوة الشرطة الموحدة والمحايدة (انظر الجزء (هاء) أدناه) إشراكا تاما في هذه العملية .

دال - تكوين القوات المسلحة الأنغولية الموحدة الجديدة

١٥ - سوف يتولى الأنغوليون أنفسهم تكوين القوات المسلحة الأنغولية . وسيكون دور الأمم المتحدة هو الإشراف على هذه العملية . وهذا الدور هو في الأساس عبارة عن مهمة إدارية ، تشمل تجميع وتوجيه أفرقة الضباط والمدربين الأجانب لمساعدة الطرفين في إنشاء وتدريب القوات المسلحة الأنغولية المشكلة حديثا ، وتنسيق عمل أي خبراء أجانب يمكن للأنغوليون أن يدعوهم بصفة ثنائية لمساعدتهم .

هاء _ تشكيل قوة الشرطة الموحدة والمحايدة والإشراف عليها

١٦ - سوف تقتضي هذه العملية إشراك أعضاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وغيرهم من العناصر التي لا تنتمي إلى جيش الحكومة ، إشراكا فعالا في قوة الشرطة الموحدة والمحايدة ، بما في ذلك شرطة مناهضة الشغب .

١٧ - وسوف يتولى ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة الإشراف على إنشاء وتدريب وعمليات قوة الشرطة الوطنية الجديدة ، ورصد هذه العملية بما في ذلك شرطة مناهضة الشغب ، التي سوف يجند أفرادها من جميع الأطراف والجماعات الإثنية في أنغولا .

واو - امتداد الإدارة الحكومية إلى البلد بأسرها ، وضمان انتقال الناس والبضائع بحرية

١٨ - سيقوم المراقبون المدنيون والشرطة التابعة للأمم المتحدة برصد هذه العملية وتعميمها والإشراف عليها وعلى حرية الحركة في كل مقاطعة . ويلزم توفير عدد صغير من الموظفين السياسيين التابعين للأمـــم المتحـــدة في كل مقاطعة من المقاطعات . ويمكن تيسير هذه العملية إذا ما وافقت الحكومة على ما يلي :

(أ) القيام في وقت مبكر بسن تشريعات تنص على انتخاب مديري المقاطعات والبلدات انتخابا شعبيا ؛

(ب) القيام ، في هذه الأثناء ، بتعيين مؤيدين من الأحزاب الأخرى خلاف الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، ممن يكونون مقبولين لدى الحكومة ، في إدارات المقاطعات والبلدات في المناطق التي كسبت فيها هذه الأحزاب أغلبية في الانتخابات التشريعية الأخيرة .

زاي _ إطلاق سراح السجناء وتبادلهم

١٩ - ستتولى لجنة الصليب الأحمر الدولية ، حسبما ورد في اتفاقات السلم ، تنسيق هذه المهمة والإشراف عليها . وكما حدث في الماضي ، ستمد الأمم المتحدة يد العون ، حيثما كان ذلك لازما ومناسبا ، من أجل ضمان إطلاق سراح جميع السجناء العسكريين والمدنيين الذين لا يزالون محتجزين في السجن ، بما في ذلك جميع الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم أثناء وبعد القتال الذي وقع في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر - ١ تشرين الثاني/ نوفمبر في أي مكان داخل أنغولا .

حاء - أمن زعماء ومنشآت الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا

٢٠ - إن السياسة التي تتبعها الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات هي أن المسؤولية الأساسية عن أمن جميع المواطنين في البلد تقع على عاتق الحكومة المعنية . بيد أن من المسلم به أنه نظرا للظروف الخاصة السائدة في أنغولا يلزم اتخاذ تدابير إضافية . ويمكن النظر في عدة خيارات ، إما منفردة ، أو كمجموعة تتألف من عدة خيارات من بينها :

(أ) الأمن الأساسي الذي توفره الحكومة ؛

(ب) إبرام اتفاق مع الحكومة يسمح لزعماء يونيتا بأن يصطحبهم عدد محدود بشكل صارم من الحراس المسلحين من بين مناصريهم ؛

(ج) توفير حراس إضافيين من قبل وكالات الأمن التي تعمل بشكل تجاري ؛

(د) الرصد الوثيق من قبل مراقبي الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة من أجل ضمان عدم استخدام حراس يونيتا في أنشطة عسكرية غير مأذون بها واضطلاع الحكومة بمسؤولياتها عن ضمان الأمن ليونيتا ؛

(هـ) توفير وحدة مسلحة من الاختصاصيين من قبل دولة عضو أو من قبل الأمم المتحدة ، على غرار كتيبة من الشرطة العسكرية المدربة على حماية الأشخاص عظيمي الشأن (ملاحظة : يشكل الخيار الأخير خروجا على الممارسة العادية للأمم المتحدة ويضع سابقة يلزم دراستها من قبل مجلس الأمن باهتمام خاص) .

طاء - الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية

٢١ - ينبغي توسيع نطاق دور الأمم المتحدة في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية بدرجة كبيرة . ويمكن النظر في الخيارات الثلاثة التالية :

(أ) الإشراف والتحقق على هدي المبادئ التي اتبعت في الجولة الأولى من الانتخابات التي أجريت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ، ولكن مع زيادة عدد المراقبين زيادة كبيرة ، وإمكانية أن تصبح بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا عضوا كامل العضوية في المجلس الوطني للانتخابات؛

(ب) الإشراف على الانتخابات ومراقبتها ، كما حدث في ناميبيا ، ولكن دون تحمل المسؤولية الكاملة عن تنظيمها ؛

(ج) تولي المسؤولية التامة عن تنظيم وإجراء الانتخابات ، كما حدث في كمبوديا .

بيد أنه ينبغي التشديد على أن الخيارين الأخيرين يقتضيان إدخال تعديلات على القانون الانتخابي ، وإحداث زيادة كبيرة للغاية في الموارد ، مما يجعل من العسير الحصول على موافقة مجلس الأمن عليهما . ويمكن النظر في إمكانية قيام حكومة أنغولا بتقديم مساهمة كبيرة للجزء الانتخابي من هذه البعثة الجديدة للأمم المتحدة .

٢٢ - وأيا كان الخيار الذي يستقر عليه الرأي ، فباستطاعة الأمم المتحدة مرة أخرى تقديم مساعدة تقنية ومساعدة الحكومة/المجلس الوطني للانتخابات في الحصول على ما يلزم من الدعم السوقي وغير السوقي من مصادر خارجية .

- - - - -